التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي
الطائرات المسيرة انموذجاً

م.د حسن سعد عبد الحميد م. زيد حسن علي
مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين
Zaid_9001@yahoo.com hass_a77@yahoo. com
\

الملخص :
شهد العالم منذ مطلع القرن الحادي والعشرين طفرة نوعية غير مسبوقة في مجال ادوات الحرب والاسلحة ، بالتوازي مع التطور التكنولوجي والمعلوماتي الهائل ، ولعل احد اهم تلك التطورات ما يعرف باسم الآلات الذكية أو الطائرات من دون طيار . إذ غيرت تلك الطائرات من مفاهيم الحرب التقليدية في مجال الاستخبارات والمعلومات وتتبع نوايا العدو وتكنولوجيا الاتصالات والرصد ، ودراسة ميدان العدو ومعرفة تحركاته بدقة دون الحاجة للعنصر البشري .
ومع مرور الزمن شهد سوق الطائرات المسيرة اقبالاً كبيراً وانتشر في كل حد وصوب ، ولاستخدامات مختلفة ، واصبح متاحاً للجميع الحصول عليها وبتكاليف قليلة .

Internal challenges for Iraqi national security / drones as a model

Dr.Hassan Saad Abdul Hamid / Al-Nahrain Center for Strategic Studies
Lac. Zaid Hassan Ali \ Political Science College - Al-Nahrain University

Abstract
Since the beginning of the twenty-first century, the world has witnessed an unprecedented quantum leap in the field of war tools and weapons, in parallel with the tremendous technological and informational development, and perhaps one of the most important of these developments is what is known as smart machines or unmanned aircraft. As these aircraft changed the traditional concepts of warfare in the field of intelligence and information, tracking the enemy's intentions, communication technology and monitoring, studying the enemy's field

and knowing his movements accurately without the need for the human element.

With the passage of time, the drones market witnessed a great turnout and spread in every direction, for different uses, and it became available to everyone to obtain them at low costs.

المقدمة

شهد العالم منذ مطلع القرن الحادي والعشرين طفرة نوعية غير مسبوقة في مجال ادوات الحرب والاسلحة ، بالتوازي مع التطور التكنولوجي والمعلوماتي الهائل ، ولعل احد اهم تلك التطورات ما يعرف باسم الآلات الذكية أو الطائرات من دون طيار . إذ غيرت تلك الطائرات من مفاهيم الحرب التقليدية في مجال الاستخبارات والمعلومات وتتبع نوايا العدو وتكنولوجيا الاتصالات والرصد ، ودراسة ميدان العدو ومعرفة تحركاته بدقة دون الحاجة للعنصر البشري .

ومع مرور الزمن شهد سوق الطائرات المسيرة اقبالاً كبيراً وانتشر في كل حد وصوب ، ولاستخدامات مختلفة ، واصبح متاحاً للجميع الحصول عليها وبتكاليف قليلة .

وفي ظل تنامي الظاهرة الارهابية واستخدام التنظيمات الارهابية لتلك الطائرات للقتل والتدمير في مختلف مناطق تواجدهم ، شكل ذلك تحدياً جديداً مضافاً للتحديات الاخرى التي تواجه الامن الوطني العراقي في المجال الامني ، ومن هنا انطلقت أهمية الورقة من حيث:

- معرفة المخاطر والتحديات التي تواجه الأمن الوطني العراقي جراء استخدام تلك الطائرات من طرف الارهابيين او القوات المعادية .
- تحديد الادوات والوسائل اللازمة لمواجهتها والتصدي لها .
- التعريف ودعم المنجز العلمي العراقي في مجال صنع وتشغيل تلك الطائرات ، وتوسيع نطاق استخدامها في المجالات الامنية .
- تبرز أهمية الورقة من أهمية الموضوع المعالج في حد ذاته ، لكونه موضوع جديد في الساحة البحثية العراقية ، فضلاً عن كونه موضوع خصب وواسع يتسع لمختلف مجالات البحث فيه شرحاً وتحليلاً .

وتسعى الورقة بدورها الى تحقيق جملة من الاهداف :

- تسليط الضوء على موضوع الطائرات المسيرة وما تشكله من خطر على الامن الوطني العراقي .
- التعرف على البعد النظري والمفاهيمي للطائرات المسيرة واستخداماتها المتنوعة .
- التعرف على سمات وانواع تلك الطائرات والمخاطر الناجمة عن استخدامها في المجالات الامنية .

أما عن الدوافع المحركة للكتابة في هذا الموضوع فهي :

- حداثة الموضوع .

- الرغبة في الخروج عن المالوف والروتين في كتابة الابحاث ، والتطرق لموضوع لم يذكر في تفاصيل محاور المؤتمر الخاص بالتحديات الداخلية للامن الوطني العراقي .
- رفع التحدي في الكتابة واختيار موضوع صعب وجديد والاحاطة به معرفياً .
- تزويد المكتبة العراقية بمصدر جديد عن الطائرات المسيرة ومخاطرها الامنية.

المبحث الاول : الأمن الوطني العراقي

المطلب الاول : الأمن الوطني توطئة نظرية

لمفهوم الأمن الوطني العديد من الدراسات البحثية والمعالجات الاكاديمية والمفاهيم المقاربة له، إذ يكاد يكون هناك اتفاق على إن مصطلح الأمن الوطني هو مصطلح سياسي في الاساس، و أول ظهور له كان مع بداية ولادة الدولة القومية في اوربا بعد معاهدة وستفاليا سنة (١٦٤٨)، والتي بموجبها تغير شكل النظام الدولي وبدأت حقبة جديدة تمثلت بتطور فكر التنوير وبداية النهضة العلمية والصناعية في اوربا. وكان للظروف السياسية والأمنية التي عاشتها اوربا منذ تلك الفترة قد فسرت لنا ظهور هذا المصطلح ورغبة كل دولة في الحفاظ على جغرافيتها وسكانها وقدراتها الوطنية، وخوفها الكبير مما يجاورها مما عزز من مفهوم الأمن الوطني وزاده تطوراً وانتشاراً [١].

إن أول استخدام رسمي لمفهوم الأمن الوطني تم نهاية الحرب العالمية الثانية ، عندما أنشأ الامريكيون هيئة رسمية بأسم مجلس الأمن الوطني، أسند لتلك الهيئة بحث كافة الأمور والاحداث التي تمس بواقع وكيان الأمة الامريكية وكل ما يهدد أمنها*، واضحت تلك المرحلة انطلاقاً لمقاربات نظرية وأطر مؤسساتية روجت لهذا المفهوم كأحد المفاهيم المرتبطة بالدولة، في وقت ظل هذا المفهوم مرتبط باستخدام القوة العسكرية.

أن مفهوم الأمن الوطني في الواقع يرتبط بقدرة الدولة في المحافظة على كيانها وحماية مواطنيها ضد أي تهديد (داخلي أو خارجي) قد تتعرض له ، وإيجاد السبل اللازمة بما يتلائم مع كل موقف ، فالأمن الوطني يوفر الحماية لكيان الدولة وهيبتها السياسية وثرواتها الوطنية ضد أي تهديد عسكري أو اقتصادي أو ثقافي[٢].

وعلى الرغم من الانتشار الواسع لمفهوم الأمن الوطني والابحاث والدراسات التي تعرضت له منذُ ظهوره في ميدان العلوم الاجتماعية ما زال مفهوم الامن الوطني متشابك شديد التعقيد لم تحسمه الدراسات السياسية والاستراتيجية خصوصاً بعدما زادتهُ تعقيداً ثورة الاتصالات فاصبح مرتبطاً بالعلاقات الدولية والنظم السياسية في آن واحد ،ومن جملة ذلك التشابك والتعقيد في المفهوم دراسة الأمن الوطني ببعده العسكري فقط والتركيز على مركزية الدفاع والقدرة العسكرية وقدرة الدولة على حماية نفسها عسكرياً، فهناك من يجعل الجانب العسكري ركناً من اركان الأمن الوطني وجوانبه فحسب، وقد لا يعطي اهمية للجوانب الاخرى، وهنالك من لا ينظر للأمن الوطني على انهُ اجراء عسكري فحسب، بل يمتد ليشمل جوانب اخرى متعددة لكنهُ في نفس الوقت

يمنح الجانب العسكري دوراً اساسياً في ذلك، حتى يقر في النهاية أن مفهوم الامن الوطني في جوهره مفهوم عسكري[٣]. ومع ذلك فأن الدلالات المفاهيمية والتطبيقية للامن الوطني اوسع من ذلك بكثير، فمفهوم الأمن الوطني يندرج تحت مسماه عدة عناصر والمتمثلة في:-

١- الأمن الاقتصادي (ويهدف الى حماية الكيان الاقتصادي للدولة).
٢- الأمن العسكري (ويهدف الى حماية البناء المادي للدولة).
٣- الأمن العقائدي (ويهدف الى حماية الركائز الحضارية).
٤- الأمن السياسي (ويهدف الى المحافظة على النظام السياسية والايديولوجية السياسية).
٥- الأمن المجتمعي (ويهدف الى الحفاظ على الانسان وكرامته).

وبقدر تعلق الأمر بالعراق يجد الباحث أن مفهوم الأمن الوطني العراقي يشير إلى (تهيئة الظروف المناسبة والمناخ المناسب للانطلاق في ستراتيجية شاملة تهدف إلى تأمين الدولة العراقية من الداخل والخارج، بما يمكن من مواجهة التهديدات على اختلاف انواعها ومخاطرها، وبالقدر الذي يكفل للمواطن العراقي حياة مستقرة توفر له اقصى الطاقات للنهوض والتقدم) ، او انه يشير الى(قدرة الدولة العراقية في صيانة شخصيتها الدولية وحماية مقوماتها الوطنية من كافة اشكال التهديدات الداخلية والخارجية).

وبات ضروريا وجود استراتيجية للأمن الوطني في العراق لأن الواقع الذي يعيشهُ العراق بمختلف جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، فضلاً عن المستقبل الذي يعيشهُ العراقيون يتطلب أكثر من أي وقت مضى وجود استراتيجية واضحة المعالم والاهداف ، ومع كل ما تعرض له الأمن الوطني العراقي من تهديدات داخلية وخارجية ، إلاَ أن الحصيلة لم تزل غير مقنعة لأن الإرهاب ما زال حاضراً، والاقليم ما زال متخماً بالمتغيرات الهائلة التي تنعكس بأثارها سلباً على العراق، حتى اصبح ساحة قياس لتأثيراتها وربما ساحة لتداعيات مستقبلية.

ومن هنا فإن استراتيجية الأمن الوطني لا تأتي من فراغ بل يسبقها وضع سياسة عامة لها اهداف ومقاصد محددة تتم عن طريق التخطيط الدقيق لأجل تحقيق الهدف النهائي للسياسة العامة، ومن هنا فإن استراتيجية الأمن الوطني العراقي ليست حالة ثابتة وجامدة، وإنما هي حالة حية متغيرة تتوقف على طبيعة المراحل والظروف ونوعية التهديدات وتغيرها من وقت لأخر. وقد قدم العراق بهذا الصدد ستراتيجيات هامة للتعامل مع تحديات أمنه الوطني بمختلف مساراتها الداخلية والخارجية، لامجال هنا للخوض في تفاصيلها لانها تكاد تكون معروفة للجميع بقدر ما نسعى لتبيان الاهداف التي تسعى تلك الاستراتيجية لتحقيقها في الواقع وهي[٤] :-

١- ادراك حجم التهديدات التي تواجه العراق في هذه المرحلة وما بعدها، والعمل على وضع السبل الكفيلة لمواجهتها والقضاء عليها.
٢- التنسيق والتنظيم بين عمل مختلف المؤسسات والدوائر العراقية، والعمل على خلق بيئة اتصال سريعة ومناسبة بينها من اجل سرعة الاستجابة واتخاذ القرار الحاسم والفعال ضد التهديدات المحتملة.
٣- حماية دولة المؤسسات والقانون عبر خلق رابط وطني حقيقي بين الشعب وحكومته المنتخبة.
٤- التطوير المستمر لعمل المؤسسات المعنية بحماية الامن الوطني.
٥- دعم تماسك الجبهة الداخلية والمحافظة على الوحدة الوطنية ومقاومة التهديدات الخارجية الخاصة بالمياه والحدود.
٦- تحقيق التنمية الشاملة وتوزيع مكتسباتها بعدالة بين العراقيين.
٧- الحرص على شرعية النظام السياسي العراقي واستمراره عبر الزيادة المستمرة في المشاركة السياسية ودعم القنوات السلمية للتحول الديمقراطي.

المطلب الثاني : التحديات الداخلية للأمن الوطني

منذ عام ٢٠٠٣ والى اليوم والعراق يشهد تحديات عدة ومعوقات متنوعة فيما يتعلق بالأمن الوطني، اذ عرف العراق جملة من التغيرات الداخلية (السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية) فضلاً عن التغيرات الخارجية (الاقليمية والدولية) والتي القت بظلالها على الأمن الوطني العراقي. ونقصد هنا بالتحديات هي كل المشاكل والصعوبات والمخاطر التي تواجه امن الدولة العراقية والتي تعد حجر عثرة أمام بسط الاستقرار وبسط الامن وحماية مصالحها الحيوية والمشتركة، وهذه التحديات عديدة ومتنوعة سنعمل على توضيحها وحسب ما يلي :

اولاً : التحديات السياسية

ان ما يميز المشهد السياسي العراقي هو كثرة خلافاته السياسية ، فقد عرف النسق السياسي العراقي تلك الحالة منذ التغيير، لكن المشكلة أن تلك الخلافات بدأت تأخذ نسقاً تصاعدياً وتحتاج بذل جهود كبيرة في سبيل الحد منها أو ردمها لتحقيق اهدفها المرجوة وبكل الوسائل ، سواء بصور مصالحة وطنية أو مواثيق شرف أو مشاريع تسوية سياسية كنوع جديد لمعالجة الخلافات السياسية وكأداة لجمع الفرقاء السياسيين على طاولة واحدة وجعل مصلحة العراق وشعبه النقطة التي لا يجب أن يدار حولها أي خلاف .[٥]

أن مشكلة الخلافات السياسية كتحدي للأمن الوطني العراقي تتضح عبر عناوين شتى ومنها قدرتها على عرقلة عمل الحكومة بالشكل السليم تجاه التحديات التي تواجهها، والتي وجدناها حاضرة عبر الانسحابات المتكررة من جلسات مجلس البرلمان في

فترات احوج ما كان اليها العراق للتوحد السياسي لمواجهة التحديات الامنية، وما قد يشكله ذلك من مظهر لحالة من عدم الاستقرار السياسي والذي القى بتبعاته على المشهد الامني برمته ومثال ذلك الخلافات التي تعقب كل دورة انتخابية وسيادة لغة الجدل السياسي بدل الحوار كآلية لتوزيع الحقائب الوزارية ، واتساع دائرة الخلافات حول الحقائب الوزارية الامنية والتي في كثير من الاحيان شهدت فراغاً وزارياً وادارة بالوكالة و لمدة طويلة ما ولد هذا الفراغ الاداري والأمني مؤشراً سلبياً في إدارة المعركة الأمنية ضد التنظيمات الإرهابية .

وفي ظل هذا المشهد المتكرر تؤشر الخلافات السياسية ما يلي:- .[٦]

١- حدوث فراغ في شغل الحقائب الوزارية الأمنية ولمدة طويلة وفي فترات متباينه والتي تتكرر في كل دورة انتخابية.

٢- تقليص الثقة بين الاطراف السياسية وانعدامها في بعض الاحيان وهي حالة حاضرة في ظل تعدد الخطابات السياسية في جميع مؤسسات الدولة وتكون انعكاس لخطاب الحزب او الكيان السياسي بديلاً عن المرجعية القانونية والمهنية.

٣- تؤدي هذه الخلافات الى انتشار الفساد و تمكين التنظيمات الارهابية من التحرك في ظل تصاعد وتيرة هذه الخلافات .

٤- تراجع الثقة بين الشعب من جهة وبين السياسيين من جهة اخرى.

٥- يؤشر تزايد الخلافات السياسية الى تراجع التنمية والنمو الاقتصادي العراقي، فالنمو الاقتصادي يعتمد على الاستقرار السياسي، ذلك أن الاستثمارات تتدفق على المجتمع بشكل ثابت إن قلت الأخطار، فالخلافات السياسية هي الأكثر تأثيراً على الوضع الاقتصادي ، لأنها لا تشجع على الاستثمار والإبداع والنمو وفتح آفاق مستقبلية نحو اقتصاد مزدهر في المجتمع .[٧]

الخلافات السياسية + تراجع اقتصادي = عدم استقرار أمني ومجتمعي.

٦- أن الخلافات السياسية بين الأحزاب والكتل السياسية أدخلت المجتمع العراقي وعرضته إلى الكثير من الأزمات اسهمت في تزايد حدة الانتقادات المستمرة ضد بعضها البعض وبتبادل التهم وإتباع سياسات التشهير ومحاولة إبعاد وإقصاء بعضهما البعض عن الحياة السياسية

ثانياً: التحديات الاقتصادية

للاقتصاد الدور الاساس فهو عصب الدولة ومن دونه لا يمكن الحديث عن أي مظهر من مظاهر الحياة في المجتمع، فمن خلاله تنظم الدولة شؤونها وشؤون المجتمع، وأي خلل في الادارة الاقتصادية ينتج عنه تداعيات خطرة، كتنامي ظاهرة الفساد المالي وارتفاع نسب البطالة والفقر والتجاوز على المال العام، واستمرار ملف المشاريع

الوهمية وظاهرة غسيل الاموال والذي أثر بصورة كبيرة على المستويات الصحية والتعليمية ومنشئات البنية التحتية العراقية وتنفيذ المشاريع التنموية و بدوره يؤدي مستقبلا لمحاذير أمنية تؤثر على الأمن الوطني العراقي. ومن هذه المحاذير تنامي الشريحة الاجتماعية العراقية الواقعة تحت الفقر والبطالة على الرغم من وجود جهود حكومية لمحاربة ظاهرتي الفقر والبطالة إلا أن نسب الفقر وارقام البطالة لا زالت مرتفعة مما يترك مستقبلا أثاراً خطيرة على أمن العراق الوطني واستقراره المجتمعي[٨]. فعلى سبيل المثال نجد أن ظاهرة غسيل الأموال في العراق بعد (٢٠٠٣) تزايدت وبصورة كبيرة اتخذت صور ومظاهر عدة وعلى نحو غير مسبوق وعلى شكل :- [٩].

١- المصارف والبنوك التابعة لأشخاص مشبوهين.
٢- عمليات بيع وتهريب النفط ومشتقاته خارج نطاق الحكومة.
٣- اختلاس الأموال المخصصة للمشاريع الخدمية.
٤- عمليات تحويل الأموال للخارج الناتجة عن الاعمال غير المشروعة.
٥- عدم تدقيق الفواتير المزورة التي يقوم اصحاب المشاريع التجارية الوهمية بتقديمها.

ومن هنا تكمن خطورة غسيل الأموال وتداعياته على الأمن الوطني من حيث تأثيراته الاجتماعية والأمنية، إذ تصنف جرائم غسيل الأموال ضمن جرائم الفساد الكبرى تبعاً لتداعياتها والآثار المترتبة عليها، فعلى الصعيد الاجتماعي تؤثر حالات غسيل الأموال في المجتمع من ناحية ارتباطها بالجرائم الاجتماعية، فهنالك علاقة وثيقة بين غسيل الأموال وحركات الإرهاب والتطور الحاصل للنشاطات الإجرامية إذ يمكن إجمال هذه التأثيرات في :-

١_ إعاقة اصحاب الكفاءات من شغل مجالات العمل وما ينتج عنهُ من وجود اشخاص يمتلكون أموال ضخمة غير مشروعة يسعون إلى بسط سيطرتهم على المراكز الاقتصادية والاجتماعية ويمنعون اصحاب الكفاءات من الوصول إلى المراكز العليا.

٢_ تسهم جريمة غسيل الأموال في خلق حالة من عدم التوازن الاجتماعي في المجتمع مما يترتب عليه اهتزاز الثقة لدى الافراد في المجتمع، ويتراجع لديهم واقع الحرص على العمل وتساقط الكثير من القيم الاجتماعية وانتشار الفساد الوظيفي وشراء الذمم من رشوة واختلاس وتربح[١٠].

٣_ اختلال توازن الهيكل الاجتماعي وتزايد حدة مشكلة الفقر.

٤_ قلب هرم البناء الاجتماعي إذ يستقر في قمة الهرم المجرمون والإرهابيون المختصون بغسيل الأموال، في حين تتسع قاعدة الهرم لتضم الفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، وأن هذا التغيير في التسلسل الهرمي يؤدي إلى تغيير العادات الاجتماعية فيصبح المال هو القيمة العليا عند الافراد بغض النظر عن مصدره، مما يؤدي إلى اهتزاز القيم الاجتماعية المستقرة في المجتمع، وقد تؤدي إلى انعدام الروابط

بين افراد المجتمع، ولها دور اساس في عزوف الافراد عن القيام بالانشطة المشروعة الأمر الذي قد يؤدي إلى شيوع العنف والجريمة المنظمة، فيصبح اثرها مصلحة الوطن والانتماء له في الدرجة الثانية، كما تسهم هذه الظاهرة في شيوع ظاهرة تحدي القانون والتمرد والاستهانة بالسلطة الشرعية وتدمير النظام القيمي والاخلاقي في المجتمع[١١].

وبطبيعة الحال أن أستمرار غسيل الأموال في العراق ينذر بنتائج وتبعات خطرة على واقع ومستقبل الأمن الوطني العراقي، وهذه التبعات قد تسهم في تمويل التنظيمات الإرهابية وبث الخلافات ، والعمل على تمويلها بالسلاح بواسطة الأموال المغسولة. فضلاً عن زيادة حالات الاختطاف والاغتيالات حتى بعد دفع المبالغ المالية، وأثبتت الاجهزة الأمنية العراقية عن وجود علاقة قوية بين غسيل الأموال والتنظيمات الإرهابية والذي من شأنه أن يزعزع أمن واستقرار المجتمع العراقي، إذ تسهم جريمة غسيل الأموال في تمويل وتعزيز الدعم المالي للجماعات الإرهابية للقيام بأعمال تخريبية ضد أمن الدولة العراقية، فتمويل الإرهاب جراء حالات غسيل الأموال ظاهرة قد انتعشت في العراق ولاسيما بعد احتلال الموصل منذُ حزيران (٢٠١٤)، فاحتلال الموصل سهل للجماعات الإرهابية تهريب النفط ومشتقاته وبيعها في السوق السوداء، فضلاً عن سرقة الآثار وبيعها في ظل خروج العديد من المناطق عن سيطرة الحكومة المركزية، فضلاً عن ضعف قدرة المؤسسات العراقية على رصد كافة التحويلات المالية التي تمت بعد تلك المدة[١٢].

أما البطالة في العراق فقد انتجت بدورها مشاكل اخرى عديدة ومتنوعة من فقر واغتراب وهجرة واتساع لظاهرة الجريمة والإرهاب، فمن مخاطر البطالة في العراق :-

١- انها تساهم في شيوع ظاهرة الاغتراب وسط الشباب العراقي، وعدم قدرتهم على اشباع حاجاتهم الاساسية بشكل مُرضي أو حتى الحد الأدنى منهُ، و التي قد تؤدي إلى ممارسة العنف.
٢- تشكل البطالة في المجتمع العراقي تحدي حقيقي في الوقت الحاضر، إذ تركت بصمتها على حركة الحياة ولاسيما على حياة شريحة الشباب، تلك الشريحة التي تكون في حاجة ماسة للعمل من أجل تحقيق ذاتها من جهة واشباع سلم احتياجاتها الآخذة بالازدياد من جهة اخرى، فالامعان إلى هذه الظاهرة بحد ذاتها تعني تعطيل واخراج قدرات عالية من طاقات الشباب من إطار عملية التطور التنموي الذي تطمح اليه .
٣- أبعاد الفئة النشطة عن المساهمة في بناء هذا البلد وبالتالي وقوعها في بؤر الانخراط والتورط في اعمال عنف منافية لثقافة المجتمع العراقي، فالإرهاب والعنف والسرقة وغيرها من الظواهر داخل المجتمع العراقي ما هي إلاَ في جزء كبير منها من افرازات البطالة[١٣].

فالبطالة والفقر انتجت اعداد كبيرة من الشباب والنساء والاطفال الذين يمتهنون التسول كوسيلة للعيش، وهؤلاء من الممكن أن يكونوا هدفاً سهلاً للتجنيد لدى الجماعات الإرهابية، ولاسيما أن العراق رصد العديد من حالات القتل والخطف والسرقة قام بها متسولون(١٤). كما يمكن لهؤلاء المتسولين تحديداً فئة الاطفال أن يكونوا ضحية لعصابات تقوم بتنظيم توزيعهم جغرافياً واجبارهم على تشويه اجسادهم لكسب تعاطف الناس مما يجعلهم هدفاً سهلاً لتجارة المخدرات وتجارة الاعضاء البشرية التي تتبعها الجماعات الإرهابية للحصول على التمويل(١٥).

أن البطالة في العراق قد تكون من أهم العوامل الباعثة على الجريمة والانحراف، فالعاطلون عن العمل يعبرون عن احساسهم بظلم المجتمع لهم من خلال سيطرة مشاعر الاحباط وانعدام الثقة بانفسهم، والذي من الممكن أن يتسبب إلى استفحال ظاهرة الإرهاب والاجرام والتفكك الأسري، إذ يلجأ بعض العاطلين إلى العنف كحل لملىء الفراغ الذي يعيشونه، كما تساهم البطالة في الخروج على قوانين المجتمع وتهشيم القيم الاجتماعية(١٦).

ثالثاً: التحديات الاجتماعية

اذا ما ارادت الدول الاستقرار لابد ان تكون بيئتها الاجتماعية والثقافية مشجعة على المشاركة وداعمة للدولة في تفعيل هويتها الوطنية، والتي تسهم في إدامة العقل الجمعي بعيدا عن إطر التخندق في الهويات الفرعية، وهو امر بحد ذاته يصب في تعزيز الأمن الوطني لتلك الدول .

ويتعبر تحدي الهوية الوطنية من اهم تلك التحديات إذ نجد أن المواطن العراقي في العموم وبعد عام ٢٠٠٣ اصبح فاقداً للثقة المتبادلة بينه وبين الدولة بنسبة ما، ويعيش بحالة اغتراب عنها، إذ هناك مؤشرات تدل على أن الكثير من المواطنين العراقيين قد بدأوا ينظرون للسلطة على أنها مؤسسة للسياسيين وتعبر عن تطلعاتهم فقط وأن هناك شعور بعدم المبالاة تجاه أمن المواطن، مما يجبره على البحث عن ملاذات امنية اخرى يجدها في الهويات الفرعية (القبلية والعشائرية والمذهبية) وعلى حساب الهوية الوطنية الجامعة لتصبح الهويات الفرعية كمقياس للعمل والانتماء والولاء، لا وبل كلغة حديث مسلم بها وبروح اقصائية تلغي وجود الأخر، فالاحاديث والتصريحات الإثنية والقومية والدينية والمناطقية أصبحت حديث عادي يتداوله العامة والخاصة ومن هم في السلطة ومن هم خارجها، في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية، ليصبح التعريف الشخصي سياسياً واجتماعياً ووظيفياً بأسم القبيلة والعشيرة والقومية والمذهب .

وتأتي حالة التنافرو ثقافة عدم تقبل الأخر بين شرائح المجتمع كنوع من التحدي والذي هو نتاج ظروف شتى كالأعمال الإرهابية وتحميل مكون دون الأخر تداعيات ما جرى ويجري في العراق، كل هذه الأمور وغيرها تشكل تهديد حقيقي لمستقبل العراق في المنظور القريب والبعيد(١٧).

يظهر لنا تحدي اجتماعي أخر في مجال التعليم والمتمثل في ازدياد ظاهرة الأمية في العراق التي أصبحت ظاهرة مهددة لكيان المجتمع العراقي في ظل تراجع في إداء السياسات العامة التعليمية واستمرار استهداف المدارس وخروج المئات منها عن المنظومة التعليمية، والافتقار إلى البدائل في ظل استمرار لملفات الفساد في بناء المدارس واغتيال المعلمين والمدرسين. وهنا نجد أن الإرهاب كان حاضراً في تدمير المدارس واستهداف الجامعات وجعلها شبه خاوية في المناطق الخاضعة لسيطرته مما اوجد مبررات للأسر العراقية من منع ابنائها والعزوف عن الدراسة ولاسيما البنات، مما اجبر العديد منهن على ترك الدراسة . وهذه الحالة اسهمت في تنامي لظاهرة التسول والمشردين في العراق ولاسيماً للاطفال من دون سن (١٥) سنة، ولعل هذا الوصف يعطي صورة دقيقة للوضع الحالي في العراق الذي يشهد تنامي لظاهرة أطفال الشوارع والمشردين الذين أجبروا على ترك دراستهم والانخراط في سوق العمل وفي ظل ظروف صعبة للغاية وبمناخ اجتماعي متازم. والذي نتج عنهُ أنماط سلوكية عنيفة ذات طابع جرمي في ظل ضعف بوادر الاهتمام من لدن القائمين على السياسات العامة الاجتماعية للاهتمام بتنشئة الطفل المشرد ورفع مستوى ادراكه ووعيه ، كما واسهمت في انتشار الكثير من الظواهر الاجتماعية التي أضرت بالاستقرار المجتمعي للمجتمع العراقي وأهمها انتشار الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات .[١٨]

يضاف الى ذلك العديد من التحديات وسنأخذ في بحثنا هذا انموذج الطائرات المسيرة كأحد التحديات ونبين ما هية الطائرات ومدى خطورتها على الامن الوطني وابرز المعالجات .

المبحث الثاني :- الطائرات المسيرة والامن الوطني العراقي

مع انطلاق معارك التحرير برزت الطائرات المسيرة كتحدي حقيقي يواجه الأمن الوطني في العراق في ظل استخدام التنظيمات الارهابية لهذه الطائرات كأداة للقتل واستهداف القوات الأمنية والعسكرية العراقية تارة بأسلوب اطلاق الصواريخ عن بعد ،تحويل تلك الطائرات الى طائرات مفخخة تارة اخرى ، وهي بذلك تعد سلاح متعدد الادوار وجزء من استراتيجية تلك التنظيمات في القتال والتي قدمت ميزات عسكرية لها على حساب القوات العراقية لاسيما أن القوات العراقية لم تكن مهيأة على النحو المطلوب في التعامل مع تلك الهجمات في بادئ الأمر.

وفي هذا المبحث سنستعرض الاطارالمفاهيمي للطائرات بدون طيار وخصائصها وانواعها المتعددة ، وكيفية توظيفها عسكرياً ومخاطرها على الامن الوطني العراقي وسبل مواجهتها .

المطلب الأول : مفهوم الطائرات المسيرة

الطائرات المسيرة أو الطائرات بدون طيار والتي تعرف تعرف اختصاراً(UAV) نسبة الى المصطلح Un Manned Aerial Vehicles ، أي الطائرات الجوية غير

المأهولة ، وهي طائرات يشغلها ويتحكم بها شخص من على الارض . حيث تم استخدامها وتطويرها منذُ الحرب العالمية الاولى ، لكن الطائرات المسيرة والمستخدمة حالياً تم تطويرها بشكل رئيس في سبعينيات القرن الماضي .

أن الطائرات المسيرة عبارة عن مركبات جوية تطير دون طاقم بشري ، وتعمل مستقلة بذاتها أو يتم توجيهها عن بعد ، وتستخدم القدرة الجوية الديناميكية التي تسمح برفع المركبة للاعلى . وتمتاز هذه الطائرات بانها صغيرة الحجم وذات قيادة ذاتية عن بعد ، تحمل في متنها كاميرات تصوير وأجهزة استشعار ومعدات اتصالات ، فضلاً عن القدرة على حملها لاسلحة هجومية صاروخية متطورة .

فالطائرات المسيرة كما عرفتها وزارة الدفاع الامريكية هي طائرة تعمل بالطاقة ، لا تحمل عنصر بشري ، يمكن تتبعها عن بعد ، ولها القدرة على ان تحمل حمولة قاتلة أو غير قاتلة ، تعمل بالنظم الالكترونية المكون الاساس لانظمتها الداخلية[١٩].

أما تعريف وكالة إدارة الطيران الفيدرالية فهو ان الطائرات المسيرة عبارة عن جهاز يستخدم للطيران ولا يحتوي على طيار ، وهذا يشمل جميع فئات الطائرات والمروحيات والمناطيد التي لا تحمل طيار على متنها [٢٠].

ويفهم مما سبق ان الطائرات المسيرة عبارة عن طائرة قادرة على الطيران عبر جهاز تحكم عن بعد أو عبر انظمة برمجة طيران مستقلة ، قد تكون قابلة للاسترداد او تكون مستهلكة ، ويمكن ان تحمل حمولة قاتلة أو غير قاتلة ، ثابتة الجناح او مدورة .

وفي الحقيقة قد يخلط البعض في موضوع تلك الطائرات بين مصطلحين أثنين واعتبارهما شيء واحد،

Drone والتي تستخدم وتقتصر مهامها في الغالب على المهام والوظائف الاستطلاعية .

UAV تشمل كل انواع الطائرات المسيرة التي يمكن اضافة قدرات قتالية اليها .

وللطائرات المسيرة عدة انواع تختلف من حيث السرعة ، الحجم ، الارتفاع ، نوع المهام المسند اليها ، لكنها بالمجمل يمكن تصنيفها الى ثلاث انواع اساسية [٢١]:.

١- الطائرات المسيرة من الارض ، وهي من اقدم انواع الطائرات ومن السهولة بمكان التشويش عليها واسقاطها ، فضلاً عن سهولة اختراق برامج قيادتها وتوجيهها على نحو مغاير.

٢- طائرات الدرونز أو المسار التي تعمل وفق برنامج معد مسبقاً ، يصعب التشويش عليها أو الدخول واختراق برنامج قيادتها .

٣- طائرات الميني او التيني بورت ، وهي الاسرع والاصغر والاخطر على الاطلاق ، والتي لا تزال قيد التجربة والتحديث .

ولعل السؤال الهام الذي يطرح بهذا الصدد حول طبيعة او ماهية المهام أو المميزات التي تتمتع بها تلك الطائرات ، وما طبيعة الاسباب التي جعلت من موضوع تلك الطائرات يحتل سلم الاولوية في البرامج والمهام العسكرية المختلفة .

أن الاهتمام بموضوع الطائرات المسيرة لم يات من فراغ ، نظراً لاهمية وخطورة المهام التي تقوم بها وللميزات التي تتمتع بها ومنها :

١- تزويد الطائرات المقاتلة بمعلومات دقيقة عن اماكن تواجد منصات اطلاق الصواريخ ، وعبر الاجهزة المزودة بها من رؤية ليلية وحرارية والاشعة تحت الحمراء .

٢- معالجة الاهداف وكشف قصور الرادارات في اكتشاف الاهداف التي تحلق على ارتفاع قصير، والقدرة على تزويد تلك الطائرات بالرادارات .

3- القدرة على تقليل حجم الخسائر البشرية في العمليات العسكرية ، واداء المهمات التي تتطلب مجازفة عالية.

٤- التقليل في استخدام العنصر البشري في العمليات الامنية .

٥- انخفاض كلفة تصنيعها مقارنة بالطائرات الحربية الاعتيادية .

٦- تعقب الاهداف والقدرة على تمييز المواقع والاهداف الصديقة والمعادية .

٧- العمل على هيئة منظومة انذار مبكر عبر قدرتها على كشف الاهداف الجوية وانذار القوات الارضية .

٨- الدقة في اصابة الاهداف المعادية ، والقدرة على توفير المعلومات اللازمة لتوجيه الصواريخ ارض \ جو.

٩- القدرة على استخدامها في انجاز مهام الاستطلاع البحري وحراسة امدادات وخطوط الطاقة . وادناه جدول يوضح استخدام كبريات الشركات النفطية العالمية وهي تستخدم الطائرات المسيرة لحماية انابيب النفط والغاز وحقول اكتشافها التمويل[٢٢] .

شركة النفط والغاز	الشركة المصنعة للطائرات بدون طيار	نوع الطائرة المستخدمة	الاهداف والمهام
بريتيش بتروليوم British petroleum	أيروفايرونمنت Aerovironment	Puma AE	التفتيش على حقول النفط
كونوكو فيلبس ConocoPhillis	بوينغ Boeing	Scan Eagle X200	اجراء المسوحات البحرية لتلبية قواعد البيئة والسلامة قبل الحفر والتنقيب في قاع البحر
	أيرونوتيكس Aeronotix	Aerostar	الكشف عن التسريب في انابيب النفط والغاز

١٠- استطلاع ارض المعركة وتموضع القوات ، والبحث عن الجنود .

١١- بعض انواع الطائرات المسيرة لها القدرة للدفاع على نفسها والعودة الى محطات اطلاقها لتقترب بذلك من مهام المقاتلات التقليدية .

١٢- تحقيق التفوق المعلوماتي في مسرح العمليات ، والتفوق الجوي على العدو .

١٣- تامين اللقاءات والاجتماعات الأمنية أو السياسية او الدولية ، دون أثارة الانتباه .

١٤- كما يمكن ان تستخدم في دراسات الطقس ورسم الخرائط ونقل البضائع والسلع ، فضلا عن كشف الحرائق وتوزيع البريد والوثائق الادارية .

١٥- امكانية استخدامها في الرعاية الصحية ، ولنا تجربة في راوندا التي استخدمت فيها شركة زيبلاين الطائرات المسيرة في نقل اكثر من ٥ الالاف كيس دم للمراكز والمستشفيات الصحية ، مما اكسب تلك الطائرات لقب (أوبرا الدم) .
١٦- توزيع الانترنت في المناطق النائية كما هو الحال في نيوزلندا التي طبق فيها نظام غوغل بالون لتوزيع الانترنت في القرى والمدن النائية .
١٧- امكانية استخدامها في تفقد اضرار الجسور والمباني ومسح الاراضي .

المطلب الثاني : خطر الطائرات المسيرة على الامن الوطني العراقي

شهد العراق منجزاً أمنياً يشار له بالبنان في معارك التحرير ضد التنظيمات الارهابية في مختلف الجبهات (صلاح الدين ،الانبار ،الموصل ،كركوك) موقعة خسائر فادحة في العدة والعتاد في صفوف المجموعات الارهابية على اختلاف اصنافها واشكالها . وفي نفس الوقت قدمت لنا تلك المعارك مخاطر عدة قد تهدد الامن الوطني العراقي حاضراً ومستقبلاً في ظل استخدام تلك التنظيمات للطائرات المسيرة اثناء تلك المعارك ، واستخدام بعض خلاياها المتناثرة هنا وهناك لنفس الاسلوب في الاستطلاع والهجوم على قواتنا الامنية .

فمن واقع الميدان شكل استخدام تلك الطائرات من طرف الارهابيين تحديات عدة للجانب الأمني العراقي والذي من الممكن ايجازه في :

١- خلق تأثير معنوي سلبي الى حد كبير على الجنود بسبب قدرتها على الوصول الى المواقع المحصنة والمهمة والهبوط فيها باي لحظة ودون الشعور بها .
٢- امكانية استخدامها كطائرة مفخخة لاستهداف القطعات الامنية أو عرقلة تقدم الارتال العسكرية ، وهنا نجد أن الارهابيين سبق ان استخدموا هذا الاسلوب في اربيل وادى لاستشهاد عدد من البيشمركة واصابة عدد من القوات الفرنسية ، الامر الذي دفع بالجيش الامريكي الى نشر كتيب خاص تحت عنوان (تقنيات نظام الطائرات المسيرة) والذي يحث الجنود على الاختباء وراء اقرب ساتر عند رؤية تلك الطائرات ، وتزويد العراق بنظام (درون ديفندر) والذي سنتكلم عنه بعد قليل في محور المعالجات .
٣- استخدام تنظيم داعش الارهابي لتلك الطائرات في الكشف عن اماكن تواجد القوات الامنية العراقية واستهدافها بمدافع الهاون .
٤- نقل المتفجرات خفيفة الوزن بين افراد التنظيم من موقع لاخر جواً .
٥- سهولة حصول التنظيمات الارهابية على تلك الطائرات من الاسواق الحرة وبسعر قليل خصوصاً انها تباع كأداة للالعاب ولهواة التصوير والبحث العلمي ، وتقوم تلك التنظيمات بتحويرها واستخدامها في برامجها الدعائية وتحميلها بشحنات متفجرة تزن ما بين (٢-٦كلغ) من مادة السي فور شديدة الانفجار ، والتحكم بها عن بعد والقدرة على الطيران لمسافة (٣ كلم).

٦- القدرة على التحليق لارتفاعات عالية قد تصل الى (١٥ الف متر) ، مما يجعلها غير مرئية أو مسموعة ومن ثم الوصول الى المكان المستهدف كقاعدة عسكرية مثلاً ، كما حدث في معسكر الغزلاني على سبيل المثال .
٧- امكانية استخدام التنظيمات الارهابية لتلك الطائرات في تصوير اهداف حساسة أو استخدامها في القاء المواد السامة في اماكن مختارة بعناية سواء لاهداف امنية او صحية او زراعية تستهدف حياة المدنيين .
٨- امتلاك عناصر تنظيم داعش الارهابي لفرق تقنية متخصصة بصنع تلك الطائرات وتحويرها، وعملها لورش تدريبة حول كيفية استخدمها في المعسكرات السورية ونقل تلك التجربة الى الداخل العراقي . إذ تطور استخدام المجاميع الارهابية لتلك الطائرات سنة (٢٠١٤) في سوريا من قبل تنظيم جبهة النصرة الارهابي للاغراض الدعائية والاعلامية والحرب النفسية ، ومن ثم انشأ لواء خاص تحت مسمى لواء (براء بن مالك) ، ويضم فريق متخصص بالطائرات المسيرة وتحت مسمى قسم البحث والتطوير في هيئة التصنيع العسكري التابع للتنظيم . ثم انتقل الامر الى داعش الذي كان يمتلك (١٢) خبير من جنسيات مختلفة من تونس وباكستان واستراليا وبريطانيا ، وكان التنظيم يمنع انضمام اي عضو اخر خشية الاختراق ، وكان يكلف الفريق بعمل دورات في كيفية استخدام القطع الالكترونية وديناميكية الطيران في تلك الطائرات .
ويعد الارهابي المغربي (أبو يوسف صالح) المهندس الاول لتلك الطائرات وصاحب فكرة ادخالها في المعارك في العراق وسوريا .
٩- القدرة على استخدام الطائرات المسيرة في مهام التصفية والاغتيالات السياسية والعسكرية وشن الهجمات على مخازن السلاح والاعتدة .
١٠- امكانية استخدامها من قبل عصابات الجريمة المنظمة وتجار المخدرات في التهريب عبر الحدود وكشف القوات المرابطة هناك .
١١- امكانية استخدامها في نقل الاسلحة والهواتف المحمولة والمخدرات الى السجون ، والتسبب بحالات شغب وهروب .
١٢- تعطيل حركة الطيران العسكري والمدني وما قد يسببه ذلك من خسائرة كبيرة في الاموال .
١٣- ان لدول الجوار العراقي تفوق وتقنية متقدمة في مجال الطائرات المسيرة والذي قد يخل في المدى المتوسط والبعيد بالتوازن العسكري بين العراق وتلك الدول .
١٤- صعوبة كشف الطائرات المسيرة بالرادارات التقليدية وتحديداً الحديثة منها والتي تتمتع بقدرات على التخفي .
١٥- صعوبة تمييز منظومات الدفاع الجوي بين الطائرات المسيرة المستخدمة للاغراض العلمية عن الطائرات المسيرة القتالية ، أو التمييز بين الطائرات المسيرة والحديثة .

ان التخوف الاكبر من الطائرات المسيرة يكمن في سعي العلماء والباحثين اليوم الى تطوير طائرات مسيرة قادرة على تغيير شكلها اثناء الطيران مما يسمح لها الدخول الى اماكن صغيرة وعبر فتحات ضيقة يصعب على البشر الدخول او الوصول اليها .

المطلب الثالث : سبل التصدي للطائرات المسيرة في العراق

أن التصدي للمخاطر والمحاذير الناجمة عن استخدام الطائرات المسيرة ليس بالامر الهين ، ولكنه في نفس الوقت ليس بتلك الصعوبة بمكان . فمن الدقة القول ان تلك الطائرات هي بمثابة الخطر الأكبر في الوقت الراهن ، والذي يتطلب وضع خطط ووسائل للتصدي للحيلولة دون تحقيق الاهداف المتوخاة لاستخدامها من طرف الارهابيين من جهة ، ولدعم وتمتين المنجز الامني العراقي . لذلك نجد أن المعالجات ممكنة وتتم عبر:

١- تفعيل توصيات اجتماع مجلس وكلاء الامن الوطني الخاص بضوابط استخدام الطائرات الشراعية والمسيرة والانشطة الجوية الرياضية لسنة ٢٠١٦، بعد حصول الموافقة عليها من قبل مجلس الامن الوطني لسنة ٢٠١٧ وبتعديلاته .

٢- تخصيص منظومات خاصة لقيادة الدفاع الجوي للكشف المبكر عن الطائرات المسيرة .

٣- تخصيص موازنة خاصة لانشاء خط انتاج متخصص بالطائرات المسيرة ، وبالاعتماد على الخبرات الوطنية العراقية .

٤- دعم الخبرات العلمية العراقية في مجال صناعة الطائرات المسيرة للاستخدامات المدنية والعسكرية ، خصوصا ان العراق له تاريخ جيد بهذا الصدد . فالعراق في عام (٢٠٠٢) صنع طائرة (صقر العراق) وهي طائرة مسيرة وبايدي عراقية . كما استطاعت الخبرات العراقية في جامعة الفرات الاوسط التقنية من صنع طائرات مسيرة وبكلفة قليلة وجودة جيدة تحت اسم (فرات واحد) لمراقبة الاجواء وخطوط الكهرباء وانابيب النفط وتعمل بالبانزين ، فضلاً عن طائرات امير ١و ٢و ٣ ، العاملة بالبطاريات . وطائرات (نصر) نوع هيليكوبتر رباعية المراوح وهذه الطائرات تعمل بسرعة (٨٠كم) بالساعة وتعمل بنظام الجي بي اس ، ونظام العودة لمنصات الاطلاق والتحكم بها بواسطة الحاسوب أو جهاز الكتروني خاص .

٥- استخدام اجهزة ليزر خاصة قادرة على حرق الاجهزة الكهربية الداخلية لتلك الطائرات وسقوطها .

٦- استخدام بندقية (درون ديفندر) مضادة للطائرات بدون طيار ، وهي بندقية امريكية الصنع ، سبق ان استخدمها الجيش الامريكي في افغانستان ، وهي بندقية لا تطلق القذائف أو الرصاص بل هي بندقية اشارات قادرة على اعتراض تلك الطائرات .

٧- استخدام بندقية درع الدرون ، وهي نوع متقدم من بندقيات التشويش الالكتروني .

٨- استخدام طائرات الدرون هانتر صائدة الطائرات المسيرة ، وهي طائرة مسيرة مزودة ببندقية شبكية تعمل بنظام المراوح الستة ، قادرة على اصطياد الطائرات المسيرة بشباك واسقاطها على الارض دون ان تتحطم ، لكون الشبكة محملة بمنطاد خاص بهذا الغرض .

٩- شراء واستخدام المنتجات الحديثة بسوق الطائرات المسيرة ، ذات الفاعلية ومنها :-

- منظومة الطائرات المسيرة الفرنسية SKY NET ANTI DRONE SYSTEM
- طائرات CERB AIR
- استخدام طائرات فانتوم وباجيالها المتنوعة وتحديداً (الجيل الرابع منها)، نظراً لما تمتاز به من تصوير جوي ممتاز والتحليق لارتفاعات عالية ، وامكانية عودتها التلقائية لمكان الانطلاق من دون توجيه ، فضلاً عن صغر حجمها وسهولة استخدامها وقدرتها على تجنب التصادم ، وامتلاكها لخمس كاميرات تعمل بتقنية 4k التي تستخدم لالتقاط مقاطع الفديو .
- النموذج الاسترالي DRONE GUN
- سلاح الليزر الامريكي اثينا ، من انتاج شركة لوكهيد مارتن .
- طائرات BPREDATOR B القادرة على مراقبة الحدود ومن على ارتفاع (٥٥٧٤م) ، والطيران لاكثر من ٣٠ ساعة متواصلة دون الحاجة الى التزود بالوقود ، والقادرة على رصد ادق تحرك بحجم علبة حليب صغيرة .
- استخدام اجهزة التشويش وحجب الاشارة jammer الذي يستخدم في تشويش الاجهزة المتفجرة بواسطة الهاتف المحمول ، ومنع الهواتف الخلوية من استقبال الاشارات . ولهذا الجهاز القدرة على قطع الاشارة بين الطائرة ومنصة القيادة واسقاطها عبر الايهام بان الاشارات الواردة لها هي اشارات صادرة من منصة القيادة او لوحة التحكم .

١٠- تنظيم دورات تدريبية للقناصين لاسقاط الطائرات المسيرة ، خصوصاً ان لنا تجربة في معسكر الغزلاني وضرب الطائرة المسيرة التي دخلت المعسكر لاكثر من خمسة دقائق بالرصاص دون التمكن من اسقاطها .

١١- استخدام الطائرات المسيرة ضد المجاميع الارهابية والتي سبق لقوات الرد السريع مثلاً ان استخدمتها في معركة الرمادي .

١٢- مخاطبة الشركات الصينية المصنعة للطائرات المسيرة كشركة DGI التي تسيطر على ما نسبته ٧٠% من سوق بيع الطائرات المسيرة بانشاء نظام خاص يمنع استخدام تلك الطائرات في مساحات جغرافية واسعة في العراق ، في ظل استخدام الارهابيين لتلك الطائرات في اغلب الاحيان . وذلك عبر اعتماد نظام السياج الجغرافي الخاص بمنع الطائرات من التحليق في اماكن جغرافية معينة ومحددة وخطرة مثل المطائرات والقواعد العسكرية والمنشأت الحيوية والتجمعات السكانية الخ .

١٣- تطوير شفرات الحماية الالكترونية لشفرات التحكم في الطائرات المسيرة العراقية المرافقة لتقدم القوات العراقية ، واستخدامها في مراقبة الشريط الحدودي بين العراق وسوريا .
١٤- استهداف وتصفية العناصر الارهابية المختصة بصناعة وتحوير الطائرات المسيرة وعبر الجهد الاستخباري الدقيق ، والجدير بالذكر ان وزارة الدفاع العراقية استطاعت من قتل الطاجكي المدعو ابو عائشة في اذار ٢٠١٧م خبير المتفجرات ومحمل الصواريخ للطائرات المسيرة دون طيار ، والتي استخدمها التنظيم الارهابي في معارك الموصل .
١٥- توثيق التعاون الامني والاستخباري مع دول الجوار وتحديدا سوريا في مجال ملاحقة وتصفية العناصر المختصة بصنع تلك الطائرات ، خصوصا ان اغلب خبراء داعش بهذا المجال متواجدين على الاراضي السورية .
١٦- الانضمام للجهود الدولية الرامية لعقد معاهدة خاصة للتحكم والسيطرة على استخدام الطائرات المسيرة ، ودعوة المشرع العراقي لاصدار قانون يحدد ضوابط وشروط استخدام تلك الطائرات والعقوبات الناجمة عنها.
١٧- ادخال مناهج الطائرات المسيرة في كليات الاركان والحرب .
١٨- افتتاح قسم خاص في دائرة العمليات حول الطائرات المسيرة .
١٩- تعيين خريجي هندسة الملاحة والطيران لما لهم من معارف هامة بمجال صنع الطائرات المسيرة .

الخاتمة

لو قاربنا التحديات بوصفها المشكلات التي تواجه الدولة وتحد من تقدمها و تشكل عائقاً امام تحقيق استقرارها وأمنها ويصعب تجنبها او التغاضي عنها ، فوفق هذا المفهوم يصبح من الضروري تشخيص تلك التحديات وتحليلها بهدف وضع المعالجات المناسبة لها وفق الامكانات المتاحة موضع التطبيق والتنفيذ .

وبقدر تعلق الامر بالعراق نجد انه يعاني من تحديات داخلية وخارجية (سياسسية ،امنية ،اقتصادية ،اجتماعية) وهذه التحديات بمجملها تحتاج الى معالجات جادة ،لاسيما فيما يتعلق بالجانب الامني .

ومن هذا المنطلق يعد موضوع الطائرات المسيرة تحدياً معاصراً للأمن الوطني العراقي ، اذ غيرت تلك الطائرات العديد من المفاهيم التقليدية في عنصري الزمان والمكان ، العنصر البشري ،التكلفة المادية ، الحرب التقليدية ، ومبدأ سيادة الدولة في ظل قدرة هذه الطائرات على اختراق الحدود دون رصد لها تقريباً ، حيث وفرت ميزات عدة لكل من يمتلكها واثارت مخاوف كبيرة لكل من تسنخدم ضده .

ان تطوير واستخدام الطائرات المسيرة وتوظيفها امنياً بات امراً مهماً للعراقفي حربه المستمرة ضد التنظيمات الارهابية ،ومن حيث التقييم الشامل لقواطع العمليات العسكرية

وسرعة ايصال المعلومة الاستخباراتية لمراكز اتخاذ القرار ، وبالتالي سرعة الاستجابة للتطورات الحاصلة في الميدان ، كما وتسهم في تقليل الخسائر البشرية والمادية وصعوبة فرار الاهداف المرصودة عبر تلك الطائرات ، مضاف الى ذلك اسهامها في تقليل النفقات االعسكرية مقارنة بمثيلاتها من الطائرات الحربية المأهولة ما يشجع ويرفع المعنويات للأطراف المستفيدة منها على حساب الطرف الاخر .

لذا نجد ان على على العراق الاستثمار وبصورة اكبر في تكنولوجيا الطائرات المسيرة ، فأن لم يكن لأستخدامها ضد العدو فلأبطال مفعولها ضدهم على اقل تقدير .

الهوامش

(١) هايل عبد المولى، الأمن الوطني قوة الدولة في المجتمع في ظل النظام العالمي الجديد، دار حامد للطباعة، ٢٠١٢، ص ٢٦.

*** برز مصطلح الأمن الوطني فعلياً ورسمياً في الولايات المتحدة سنة ١٩٤٧ عندما أصدر الكونغرس الامريكي قانون الأمن الوطني، الذي ربط بين الأمن الوطني الامريكي ومفاهيم المصلحة الوطنية الامريكية وارادتها الوطنية. حول هذا الموضوع أنظر إلى، منذر سلمان، دولة الأمن الوطني وصناعة القرار الامريكي تفسيرات ومفاهيم، مجلة المستقبل العربي، عدد١٣٢٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أذار – ٢٠٠٦، ص ٢٩.**

(٢)نواف قطيش، الأمن الوطني وإدارة الازمات، ط١، دار الراية للنشر والتوزيع، الإردن، ٢٠١١، ص ١٣.

(٣) علي عبد الهادي المعموري، سياسة الأمن الوطني في العراق بعد ٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، ٢٠١٤، ص ٣٢.

(٤) منعم صاحي العمار، شيماء تركان صالح، الأمن الوطني العراقي ومكافحة الإرهاب (دراسة في اشكالية الإدارة) ، مجلة دراسات دولية، عدد١٦١، مركز الدراسات الدولية – جامعة بغداد، ٢٠١٥م ص ٢٨، ص ٢٩ (بتصرف).

(٥) أحمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق بعد ٢٠٠٣، دراسة تحليلية في التحديات الاجتماعية والآفاق المستقبلية، المجلة السياسية والدولية، عدد٢٥، الجامعة المستنصرية، ٢٠١٤، ص ١٨٩ .

(٦) المصدر نفسه ص١٧٩. (بتصرف) .

٧) احمد فاضل ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٧

(٨) سالم محمد عبود ، ظاهرة غسيل الأموال المشكلة الآثار المعالجة مع الإشارة إلى العراق ، دار المرتضى للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص ٧٩

(٩)حول ملف المشاريع الوهمية انظر إلى ، الجمعية العراقية في الولايات المتحدة الامريكية ، حقوق الإنسان في العراق لعام ٢٠١٤م ، الولايات المتحدة الامريكية ، ٢٠١٤ ، ص ٤٨.

(١٠) السيد احمد عبد الخالق، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، عدد١٢٢، كلية الحقوق – جامعة المنصورة، مصر، ١٩٩٧، ص٧ .

(١١) مصطفى كامل رشيد محمود النعيمي، ظاهرة غسيل الأموال وعلاقتها بالجهاز المصرفي والاجراءات الدولية لمكافحتها، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ٤٣، ص ٤٤.

(12)Money laundering and financial crimes country data base , united states department of state , June , 2015 , p\ 218

(١٣) مؤيد منفي محمد الدليمي، المخاطر الاجتماعية للبطالة في المجتمع العراقي، مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية، عدد١٢، جامعة الانبار، ٢٠١٠، ص ٣٣٠.

(١٤) للمزيد أنظر إلى، كريم محمد حمزة، مشكلة الفقر وانعكاساتها الاجتماعية في العراق، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠١١، ص ١٥٠، ص ١٥١.

(١٥) المصدر نفسه، ١٥٢، ص ١٥٣.

(١٦) مبشريها لامبوس، اتجاهات جديدة في علم الاجتماع، ت\ احسان محمد الحسن، عبد المنعم الحسيني، بيت الحكمة، بغداد، ١٩٩٧، ص ٩٠.
(١٧) بتصرف، للمزيد أنظر إلى، فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥م، مطبعة السيماء، بغداد، ٢٠١٦، ص ١٣٨، ص ١٤٨.
(١٨) حنان عبد الخضر هاشم وآخرون ، البطالة في الاقتصاد العراقي والآثار الفعلية والمعالجات المقترحة ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ، عدد\١٦ ، مجلد\١٣ ، جامعة الكوفة ، ٢٠١٠، ص ١١٩ .
(19)Elizabeth , Bore and Christopher balkom , unmanned Aerial Vehicles: Background and issues for congress report for congress , April 2003 , p\1\ . .
(20)- Mathew Degarmo , issues concerning integration of unmanned aerial vehicles in civil Airspace , November 2004 , p\1\ .
(٢١)- للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر إلى :
George Freidrich , Application of military and non-military unmanned aircraft systems UAV , p\10\ . OR
Maziar Arjomandi , classification of unmanned aerial vehicles , p\14\ .
(22)- Cristina Gomez and David Green , small-scale Airborne platforms for oil and gas pipeline monitoring and mapping , p\25-27\ .